الصراع العربي (الاسرائيلي) وتأثيره في إدارة الأمن الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية بعد العام 2011

م.م.زينب كاطع ناهض

Zaineb.gatia@gmail.com

أ.م.د.سداد مولود سبع

sudad.mawlud@cis.uobaghdad.edu.iq

كلية العلوم السياسية جامعة بغداد

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v14i57.708

ملخص :

لقد نالت دراسة الأمن الوطني اهتماما كبيرا من قبل الباحثين بسبب أهميته القصوى وجاء هذا البحث لتسليط الضوء على دراسة الصراع العربي- (الاسرائيلي) وتأثيره على الاستقرار الإقليمي، وما يفرضه من تحديات على إدارة الأمن الوطني للمملكة الأردنية، خاصة في ظل التعامل مع القضية الفلسطينية وسياسات التوطين واللجوء، وقد انعكس هذا الصراع المستديم على شكل الوضع الداخلي ومظاهره الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية، وربط التحولات الداخلية بسير هذا الصراع القومي ونتائجه.

الكلمات المفتاحية: الصراع العربي (الاسرائيلي)، الأمن الوطني، المملكة الأردنية الهاشمية.

The Arab-Israeli Conflict and Its Impact on National Security Management in the Hashemite Kingdom of Jordan after2011

Zainab Gatia Nheadh

Zaineb.gatia@gmail.com

dr.Sudad Mawlood Sabea

sudad.mawlud@cis.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT:

The study of national security has garnered significant attention from researchers due to its critical importance .This research aims to shed light on the Arab-Israeli conflict and its impact on regional stability ،as well as the challenges it imposes on the management of national security in the Hashemite Kingdom of Jordan—particularly in dealing with the Palestinian issue ،settlement policies ،and the influx of refugees.

This prolonged conflict has left a noticeable imprint on Jordan's internal affairs ،including its social and economic structures .The study links these internal transformations to the trajectory and outcomes of this broader national conflict.

KEYWORDS :Arab-Israeli Conflict ,Jordan ,National Security Hashemite Kingdom of Jordan.

المقدمة:

لقد شكل الصراع العربي – (الاسرائيلي) اكبر التحديات التي تواجه العرب، لاسيما البلدان المحيطة بفلسطين، المملكة الأردنية الهاشمية ومصر وسوريا ولبنان، فالقضية الفلسطينية تمثل واحدة من أهم القضايا القومية العربية، وبالتالي فقد اصبحت القضية الفلسطينية ومسألة الصراع العربي – (الاسرائيلي) والموقف من تطوراته وتداعياته، ومن السياسات العالمية والاقليمية حياله، من القضايا القومية المزمنة والتي تتعدى انعكاساتها وأثارها حدودها الجغرافية، وقد انعكس هذا الصراع المستديم على شكل الوضع الداخلي ومظاهره الاجتماعية والاقتصادية والاجتماعية، وربط التحولات الداخلية بسير هذا الصراع القومي ونتائجه، وقد تميز الصراع العربي - (الاسرائيلي) في الفترة بعد العام ٢٠١١ بتحولات كبيرة لم يحدث لها مثيل من حيث السرعة والتأثير والعلنية منذ بداية الصراع.

وعند البحث في التهديدات التي تتعرض لها المنطقة العربية والمنطقة الإقليمية المحيطة بها والتي تعاني من أزمات متتالية وصراعات إقليمية ودولية، تبرز المملكة الأردنية الهاشمية كنموذج استثنائي، تسعى إلى تحقيق التوازن بين حماية أمنها الوطني ومواجهة تحديات متزايدة من الداخل والخارج، لاسيما بعد العام ٢٠١١، فقد شهدت المملكة الأردنية تطورات متسارعة في مختلف المجالات، مما أثر بشكل مباشر وغير مباشر على استراتيجياتها الوطنية للأمن، ولكونها دولة محورية في منطقة الشرق الاوسط، فإنها تتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الإقليمية،

خاصة الصراعات العربية -(الاسرائيلية)، مما فرض عليها بذل جهد أمني مكثف للرقابة والمتابعة والتدقيق وتأمين الاحتياجات الرئيسية لحفظ الأمن وإدارته وبسط السيادة تحسبا من أن تصبح المملكة وطنا بديلا جراء وجودها على أعتاب التحديات بل وفي خضم الصراعات الأمر الذي يزج بها في مربع الازمات.

إشكالية البحث

مشكلة إدارة الأمن الوطني ومواجهة التهديدات في المملكة الأردنية الهاشمية لها خصوصية تختلف عن باقي البلدان المحيطة بها

تعاني المملكة الأردنية الهاشمية منذ تأسيسها ولحد الوقت الراهن من تبعات الصراع العربي (الاسرائيلي) الذي يعرض الأمن الوطني للخطر، ومصدر هذا الخطر يعود إلى ديمومة مصادر التهديد، والتي جعلت من مشكلة إدارة الأمن الوطني ومواجهة التهديدات في المملكة الأردنية الهاشمية لها خصوصية تختلف عن باقي البلدان المحيطة بها، ومن هنا تنطلق الدراسة من إشكالية مركزية مفادها: كيف أثر الصراع العربي -(الاسرائيلي) في إدارة الأمن الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن إدارة الأمن الوطني في المملكة الأردنية الهاشمية هي عملية معقدة تتأثر بعدة عوامل متداخلة تشمل تأثيرات البيئة الإقليمية المتمثلة بالصراع العربي (الاسرائيلي)، لذا فأن قدرة النظام السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية بتحقيق الاستقرار الأمني يعتمد على مدى نجاحه بتكييف قدراته الذاتية في مجابهة مهددات الأمن الوطني وتوظيفها بما يخدم المصالح الوطنية.

منهج البحث

استجابة لطبيعة الموضوع استند البحث على مدخل التحليل النظمي، فضلا عن مدخل صنع القرار لبيان دور صانع القرار في صناعة وصياغة قرار الأمن الوطني، كما ويُوظَّف المندخل التاريخي للوقوف على مسار الأحداث.

المحور الأول

أثر التدخل العسكري في فلسطين في إدارة الأمن الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية

يعد الصراع العربي - (الاسرائيلي) من أطول واعقد الصراعات في التاريخ الحديث والمعاصر، وكان من نتيجة الأهمية التي تشكلها منطقة الشرق الأوسط عالميا أن اكتسبت اهتماما عالميا واسعا، فهو صراع متعدد وشامل لجمع الجوانب الإسلامية والعقائدية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والسياسية، وقد ظل التوتر سمة مميزة لهذا الصراع حتى إثناء مدة التفاوض، ولم تنجح الجهود في تسوية الصراع، وظل الحال على ما هو عليه نتيجة لمواقف الأطراف المعنية وتدخلات الأطراف الخارجية، ومما زاد الأمر سوءا انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانفراد الحليف القوي (لإسرائيل) وهو الولايات المتحدة الأمريكية بالدور في تسوية الصراع وتهميش الأطراف الأخرى، لاسيما الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي[١] وبالتالي فأن الصراع العربي (الاسرائيلي) هو في حقيقته صراع عربي-غربي يشكل الكيان (الاسرائيلي) واجهته في المنطقة، مما يعني ضمنا انه لا يمكن للعالم الغربي التنصل عن مسؤوليته في دعم الكيان (الاسرائيلي) في هذا الصراع[٢].

لم تكن تداعيات الاحتلال الصهيوني مقتصرة على فلسطين، بل تعدى ذلك إلى التهديد مبكرا بالوضع الجيوسياسي للمملكة الأردنية، لا سيما إذا علمنا أن من بين جميع الدول العربية الواقعة على خط المواجهة كان للمملكة الأردنية أطول حدود مع (إسرائيل)، وقد كان ضبط الأمن أو الدفاع عنه بشكل فعال أمرا مستحيلا[٣].

اذ كانت موجات اللاجئين ومصادرة الأراضي والمصادر الحيوية وفي مقدمتها نهر الأردن من أكثر عوامل التهديد للمملكة، وبعد ذلك جاءت حرب عام ١٩٧٣ ووضعت المملكة قواتها تحت درجة الاستعداد القصوى، حيث كان على القوات الأردنية ان تؤمن الحماية ضد اختراق القوات (الاسرائيلية) للجبهة الأردنية والالتفاف على القوات السورية، وقد أدت هذه الإجراءات إلى إشغال قوات العدو (الاسرائيلي)، فالجبهة الأردنية كانت من اخطر الجبهات واقربها إلى

---

(١) ناجي محمد الهتاش، «الربيع العربي ومستقبل الصراع العربي (الاسرائيلي)»، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد(١)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠١٤، ص١.

(٢) انور سعيد الحيدري، « التحول الديمقراطي في العالم العربي: قراءة في الفكر (الاسرائيلي)»، المجلة السياسية والدولية، العدد(٣٢)، (كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٦)، ص٥٩.

(٣) احمد عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين ١٩٤٥- ١٩٤٩:دراسة وثائقية، ط١، (القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٦)، ص١٦٥.

العمق (الاسرائيلي)، الأمر الذي دفع (إسرائيل) إلى الإبقاء على جانب كبير من قواتها تحسبا لتطور الموقف على الواجهة الأردنية، وقد نجحت المساعي الدبلوماسية لاسيما الأمريكية منها التي قادها (هنري كسينجر) وزير الخارجية الأمريكية آنذاك إلى وقف إطلاق النار، وعقد مؤتمر دولي للسلام بين الطرفين، وهو مؤتمر جنيف الأول عام ١٩٧٣ برعاية الأمم المتحدة، وبدأت حقبة جديدة من العلاقات العربية – (الاسرائيلية) من صراعية إلى تفاوضية[١].

جاء عام ١٩٨٨ بقرار فك الارتباط الإداري والقانوني بالضفة الغربية، وقد استثنى الملك حسين بن طلال المقدسات الإسلامية والمسيحية من قرار فك الارتباط، وذلك بسبب حرص الملك على ابقاء السيادة على القدس في يد عربية[٢].

وقد رفض الجانب الفلسطيني هذا الامر، واستند الرفض الفلسطيني للموقف الأردني إلى ان اعتراف (إسرائيل) بالدور الأردني في رعاية الأماكن المقدسة بشكل غير مباشر، يعني اعتراف المملكة الأردنية بالسيادة (الاسرائيلية) على القدس الشرقية، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الموقف التفاوضي الفلسطيني[٣].

بعد قرار فك الارتباط جاء العام ١٩٩٤ ليشهد توقيع الاتفاقية الأردنية للسلام المعروفة باتفاقية وادي عربة برعاية أمريكية.جاءت احداث ٩/١١ / ٢٠٠١ لتشكل تحولا للسياسة (الاسرائيلية)، اذ فرضت رؤيتها وتصورها حول الشرق الاوسط بشكل خاص وحول العالم بشكل عام، فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتي السابق و(إسرائيل) تحذر من الإرهاب الاصولي الذي يشكل الخطر الرئيسي بعد الاتحاد السوفيتي السابق، وقد اضافت احداث ايلول زخما كافيا لتغيير بنية العلاقات الدولية، اذ أصبح الإرهاب هو محور العلاقات الدولية، ومحاربة الإرهاب اصبحت مهمة المجتمع الدولي اجمع[٤].

ولابد من الاشارة إلى الأمر الاكثر خطورة على الأمن الوطني للمملكة هو التهديد (الاسرائيلي) المستمر بضم منطقة غور الأردن، اذ تقع منطقة الاغوار على الحدود الشرقية لدولة الاحتلال

(١) زيد صلاح سلامة المشاقبة، المبادرات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وأثرها على العلاقات الأمريكية –الاردنية، رسالة ماجستير، كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات الدولية، (الاردن،جامعة آل البيت، ٢٠٢٢)، ص٣٢.

(٢) نادية فاضل عباس فضلي، «الاصلاح السياسي في الاردن: دوافع التغير»، المرصد الدولي، العدد(٢٣)،(مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٢)، ص ص١٧٨-١٧٩.

(٣) ابراهيم نصر الدين واخرون، حال الامة العربية ٢٠١٣-٢٠١٤،: مراجعات ما بعد التغيير، ط١،(بيروت، مركز دراسات الوحدة، ٢٠١٤)، ص٢٩٨.

(٤) مهند مصطفى، بنيامين نتنياهو: اعادة انتاج المشروع الصهيوني ضمن منظومة صراع الحضارات، ط٢، (تركيا، مركز رواية للتنمية السياسية، ٢٠١٩)، ص٨٧.

(الاسـرائيلي)، وتمثل المنطقة الاعلى على طول الحـدود مع المملكة، كما انها منطقة حدودية أمنية استراتيجية بالنسبة (لإسرائيل)، ولأجل توسعة مساحة حدودها الأمنية الشرقية تخطط (إسـرائيل) لـفرض سـيطرتها الاسـتعمارية على غـور الأردن، فإقامة منطقة عـازلة بين الضفة الغربية والمملكة يسهل السيطرة عليها ويسهل عـزل الفلسـطينيين داخـل كنتونات تمنع اي شكل للسيادة الفلسـطينية، ولطالما كان هذا سعي اليمين (الاسرائيلي) المتطرف لحل القضية الفلسـطينية بمنهج السيطرة والـضم وحـرمان الفلسـطينيين من ممارسـة حقهم في تقرير المـصير على أرضهم، وهـذا يعني الانحياز المطلق لفكرة ان الفلسـطينيين يمارسـون حقهم في تقرير المـصير في المـملكة، وان المـملكة هي الـوطن البـديل لهم، الأمـر الـذي دعـا القـيادة الأردنيـة لرفضه واعتباره خطرا وجـوديا على المـملكة[١]. وبذلك يلاحظ ان المـملكة تتعرض لضغوط تهـدد أمنها واسـتقرارها، لإخضاعها على الإذعـان لمتطلبات المخطط (الاسـرائيلي)- الأمريكي الهـادف إلى تصفية القضية الفلسـطينية، وإجبار الفلسـطينيين على الهجرة إلى المـملكة في عملية «ترانسـفير» مدروسـة وعلى مراحل، وذلك تحت شـعار إلحاق ما تبقى من سـكان الضفة الغربية بعد مصادرة الجزء الأكبر من أراضيها للمملكة واستيطانها، وبذريعة ان قـرار فك الارتبـاط القانوني والإداري معها ليس دسـتوريا، اذ ان هدف الأحزاب (الاسـرائيلية) وحكومتها هو تهويد الدولة من البحر إلى النهر[٢].

ان المملكة تتعرض لضغوط تهدد أمنها واستقرارها، لإخضاعها على الإذعان لمتطلبات المخطط (الاسرائيلي)- الأمريكي

لننطلق إلى منعطف آخر في ٢٠٢٣/١٠/٧، مع انطلاق عملية طوفان الأقصى الحدث الأبرز ذات التأثير المباشر على الأمن القومي الأردني، على اثر قيام كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس بعملية عسكرية ضد (إسـرائيل) اسـفرت عـن ارتـفاع غير مسـبوق في اعـداد القـتلى والاسـرى (الاسـرائيـليين)، لـم تشـهده (إسـرائيـل) طيلة تـاريخ حـروبها مع حـركات المقاومة الفلسـطينية، لتأتي ردة الفعل (الاسـرائيلية) بإعلان (نتنياهو) ان (إسـرائيل) الان في حالة حـرب، وقـام بتشـكيل حكومة طـوارئ، اعلنت نيتها الانتقام والـرد العنيف على حماس في غـزة، عبر عملية عسـكرية اطلقت عليها اسم السـيوف الحديدية، راح ضحيتها الاف المدنيين،

(١) محمد سهيل علي ابو شنب، الابعاد الجيوسياسية للخطة (الاسرائيلية) لضم غور الاردن، رسالة ماجستير، (كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٢٢)، ص ص١١٦-١١٧.

(٢) ابراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الامن الـوطني الاردني، رسالة ماجستير، (كلية الاداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٣)، ص١٢٦.

الأمر الذي اثار الشعب الأردني الذي بدأ ينظم وقفات احتجاجية في المدن، تحولت لاحقا إلى مظاهرات، شارك فيها ألاف الأردنيين، توجهت نحو السفارة (الاسرائيلية) في عمان في محاولة لدخولها واضرام النار بداخلها لولا تصدي رجال الأمن الأردني[١].

اما عن موقف المملكة تجاه الحرب في غزة، يلاحظ بقاء الموقف في مرحلة رد الفعل الدبلوماسي على الأحداث الجارية، وتحديدا بعد زيارة وزير الخارجية الأمريكي(انتوني بلينكن) والرئيس (بايدن) إلى (إسرائيل)، وكان من المفترض ان يزور عمان، الا ان تسارع الأحداث عقب مجزرة المستشفى الأهلي بمدينة غزة، ادى إلى إلغاء الزيارة، كذلك من بين التحولات في الموقف الأردني الرسمي دخول ولي العهد الأمير الحسين في خط الخطاب السياسي، والذي اتخذ موقفا حادا من الممارسات (الاسرائيلية) بحق المدنيين، كما قام بالإشراف على قوافل المساعدات التي قدمتها المملكة إلى غزة عبر معبر رفح المصري، إضافة إلى الجهود الكبيرة التي بذلها وزير الخارجية ايمن الصفدي في الأمم المتحدة، والتي انتهت إلى تبني قرار أردني صوتت عليه (١٢٠) دولة في ٢٠٢٣/١٠/٢٧، دعت إلى هدنة إنسانية فورية ودائمة ومستدامة تؤدي إلى وقف إطلاق النار، الا انه يبقى قرار غير ملزم، كذلك اتخذت المملكة خطوة باستدعاء سفير المملكة الأردنية في (إسرائيل) في ٢٠٢٣/١١/١، إذ جاءت مواقف المملكة كخطوة استباقية لمرحلة توسع رقعة الحرب من غزة إلى الضفة الغربية، الذي قد يحدث في اي لحظة، إذ استشعرت المملكة خط التغيير في المعركة، لاسيما وان (إسرائيل) التي تمتلك الضوء الأخضر والدعم الأمريكي لوجستيا وسياسيا، تقوم بممارسة رد الفعل المتسرع الذي قد يعمل على تدويل الأزمة، وهذا هو الهاجس الاهم بالنسبة للمملكة[٢].

(١) خلفيات الموقف الاردني من العدوان (الاسرائيلي) على غزة ومحدداته، تقدير موقف، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، (قطر، ٢٠٢٣)، ص٢.

(٢) عبد الله الجبور، الاردن وحرب (اسرائيل) على غزة: تحولات في الخطاب السياسي، ٢٠٢٣/٩/١٧، متاح على الموقع الإلكتروني https://carnegieendowment.org.

المحور الثاني

أثر التدخل العسكري في لبنان في إدارة الأمن الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية.

لقد اخذت (إسرائيل)من التواجد الفلسطيني في لبنان ولاسيما منظمة التحرير الفلسطينية سببا وحجة أساسية لتنفيذ طموحها التوسعي ورغبتها في دخول لبنان، لكي تحقق سياستها التوسعية نحو الشمال ممهدة لذلك بعمليات عسكرية متفرقة منذ عام ١٩٦٨، وفي عام ١٩٧٨ اجتاحت جنوب لبنان تحت اسم «عملية الليطاني»، وفي عام ١٩٨٢ قامت باجتياح كبير للبنان وقد اطلقت على هذه العملية»سلام الجليل»، فحولت (إسرائيل) بحجة الانتقام لبنان ولا سيما جنوبه ساحة معركة، وحسب إحصاءات الجيش اللبناني ان (إسرائيل) قامت بثلاثة الاف انتهاك للأراضي اللبنانية خلال هذه المدة[١].

ثم جاء عدوان عام ١٩٩٦ على لبنان في عملية واسعة النطاق ضد قواعد حزب الله ومراكز قيادية تابعة لها في منطقة بعلبك الواقعة تحت الحماية السورية، فضلا عن هجوم عدد من طائرات السلاح الجوي (الاسرائيلي) على قواعد حزب الله في قرية (عين بواسوار) والهجوم على مركز العمليات الرئيسي لحزب الله في بيروت، ولم يقتصر القصف على جنوب لبنان كما في الحروب السابقة، بل استهدفت هذه العملية التي أطلق عليها « عناقيد الغضب» المناطق الاهلة في البقاع وبيروت والجبل، بعنف لم يسبق له مثيل منذ اجتياحها للبنان عام ١٩٨٢[٢].

واستمرت المواجهات المسلحة فيما بين (إسرائيل) وحزب الله لسنوات طويلة في محاولة منه لدعم المقاومة الفلسطينية التي ترفض الاحتلال (الاسرائيلي) للأراضي الفلسطينية، والتي ترغب في ضرب عدد من المواقع العسكرية (لإسرائيل)، اذ قام حزب الله في عام ٢٠٠٦ بالهجوم على دورية للجيش (الاسرائيلي)، وخطف جندين (إسرائيليين) مما ادى إلى الاشتباكات فيما بينهم ومقتل عدد من الجنود (الاسرائيليين)، الأمر الذي دفع الجيش (الاسرائيلي) بشن عملية عسكرية استمرت ٣٤ يوم من ١٢ تموز إلى ١٤ اب، وهو تاريخ عرف بشهر العمليات العسكرية البرية والجوية والبحرية (لإسرائيل) على الأراضي اللبنانية ضد حزب الله، نتج عنها مقتل أكثر من ١٣٠٠ لبناني[٣] لتستمر المواجهات بين الطرفين حزب الله و(إسرائيل) وابرزها في

(١) سمير قصير، حرب لبنان من الشقاق الوطني الى النزاع الاقليمي(١٩٧٥-١٩٨٢)، ط١،(بيروت، دار النهار للنشر، ٢٠٠٧)، ص٩٥.

(٢) مسعود اسد الليبي، الاسلاميون في مجتمع تعددي: حزب الله في لبنان انموذجا، ترجمة: دلال عباس، ط١، (بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤)، ص٢٠٥.

(٣) رينو جيراد، حرب (اسرائيل) الضائعة ضد حزب الله، (لبنان، دار الخيال، ٢٠١٠)، ص٩.

عام ٢٠١٥ مع اغتيال (إسرائيل) القيادي في الحزب عماد مغنية في سوريا، مما نتج عنه رد فعل من حزب الله بتوجيه عدد من الصواريخ إلى مناطق عسكرية (إسرائيلية)[١].

واستمرت تلك الاشتباكات إلى عام ٢٠٢١، اذ قامت (إسرائيل) بعدد من الغارات على عدد من المناطق في الجنوب اللبناني ردا على إطلاق الصواريخ المستمرة من جانب حزب الله وبتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٧ تم توقيع اتفاق بين كل من إسرائيل ولبنان على ترسيم الحدود البحرية وكان هذا الاتفاق فرصة للبلدين، نظرا لما يواجه النظام اللبناني من اضطرابات سياسية بالداخل، كما انه كان يشهد أزمة اقتصادية تسببت بتعطيل النمو وخفض الانتاجية بقطاع الطاقة، وهذا الاتفاق كان نتيجة لجهود دبلوماسية بدأها مستشار شؤون الطاقة في وزارة الخارجية الأمريكية (اموس هوكستين) وذلك لإنهاء الخلاف على خطوط الحدود المقترحة للتنقيب عن الغاز والنفط في الطرف الشرقي للبحر المتوسط، وأشار هذا الاتفاق ان الخط رقم(٢٣) يتيح لإسرائيل ولبنان الاستفادة من استخراج المواد الهيدروكربونية والغاز الطبيعي من حقلي كاريش وقانا على التوالي، وهذا يمنح لبنان فرصة حول الاستفادة من حقل القانا من أجل معالجة النقص الذي يعانيه قطاع الطاقة، ولكن الحقيقة هي ان العائدات قد تصبح في نهاية الأمر في قبضة النخبة السياسية اللبنانية، وقد يحول ذلك دون حدوث تأثير تدريجي للعائدات تستفيد منه جميع طبقات المجتمع[٢].

عاد الجيش (الاسرائيلي) في أوائل ومنتصف ديسمبر عام ٢٠٢٣ بمهاجمة قوات حزب الله في جنوب لبنان وبدون انذار، وذلك بعد سيطرته على معظم شمال غزة إثر عملية طوفان الاقصى، وقد تمثل التصعيد المضاد من جانب حزب الله في زيادة شن هجمات باستخدام طائرات مسيرة، إلى جانب هجمات صاروخية منتظمة فضلا عن زيادة حجم الصواريخ التي تم إطلاقها على مواقع الحزب في جنوب لبنان، وفي نهاية ديسمبر ٢٠٢٣، بدأ حزب الله ينفذ تراجعا تكتيكيا، إذ انسحب ما بين(٥٠٪ إلى ٧٥٪) من المقاتلين، مع العزوف عن اي تصعيد حقيقي في الهجمات على (إسرائيل)، الأمر الذي من شأنه أن يغير ميزان القوى ويؤدي ايضا إلى حرب شاملة، فضلا عن أن حزب الله حاول الربط بين وقف القتال في جنوب لبنان وبين الوصول إلى وقف لإطلاق النار في غزة، انطلاقا من منهج (وحدة الساحات) الذي يتبناه محور ايران

(١) لاري هاناور واخرون، مصالح (إسرائيل) وخياراتها في سوريا، منظور تحليلي، (مركز سياسات الاستخبارات، مؤسسة راند،٢٠١٦)، ص١٣.

(٢) محمد حسن، عبد الرحمن عبد العال خليفة، ياسمين احمد اسماعيل، «المدخل الصراعي لدور (إسرائيل) الإقليمي(الاستخدام العسكري للقوة في حالات غزة، لبنان، سوريا)»، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد(٢٣)، (جامعة بني سويف، مصر، ٢٠٢٤)، ص٢٨٢.

وحلفائه، وفي المقابل حصل تطور في الموقف (الاسرائيلي) باتجاه الإعلان عن فك الارتباط بين ساحتي لبنان وغزة، بمعنى أن التهدئة في غزة لن تترجم بتهدئة فورية في لبنان، لذا يلقي هذا الاختلاف الضوء على الاختبار الكبير الذي تتعرض له نظرية(وحدة الساحات) منذ اندلاع الصراع في غزة في أعقاب هجوم حماس في تشرين الاول ٢٠٢٣ [١].

استمر العدوان (الاسرائيلي) على جنوب لبنان، ففي ٢٠٢٤/٩/١٧، انفجرت الاف من أجهزة النداء البيجر الموجودة لدى عدد من العاملين في وحدات ومؤسسات حزب الله المختلفة، وفي اليوم التالي ايضا انفجرت بعض أجهزة اللاسلكي التي كانت في حيازة عناصر تابعين لحزب الله، وفي ٢٠٢٤/٩/٢٠ شنت طائرات الاحتلال هجوما على الضاحية الجنوبية لبيروت، وبحلول منتصف أيلول، توسع نطاق العدوان ليشمل مختلف أرجاء لبنان، والتهيؤ لشن غزو بري محدود، واعلن مكتب رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو في بيان في ٢٠٢٤/٩/١٦ بان» مجلس الوزراء السياسي والأمني (الكابينت) حدث أهداف الحرب، بحيث باتت تشمل الفصل الاتي: العودة الأمنة لسكان الشمال إلى منازلهم»، وفي اليوم نفسه أعلن وزير الدفاع (الاسرائيلي) السابق (يوآف غالانت)، انه قال للمبعوث الأمريكي(عاموس هوكشتاين)» احتمالات التوصل إلى اتفاق مع حزب الله تتضاءل، مشددا على أن العمل العسكري هو السبيل الوحيد المتبقي لضمان عودة سكان شمال (إسرائيل) إلى بيوتهم[٢].

كذلك قام العدوان (الاسرائيلي) باستهداف القيادات، ففي ٢٠٢٤/١/٨ اغتال الاحتلال (وسام حسن الطويل) مسؤول وحدة التدريب المركزي في حزب الله، وفي ٢٠٢٤/٦/١١ تم اغتيال (طالب سامي عبد الله) قائد العمليات العسكرية في الجزء الشرقي من الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، وفي ٢٠٢٤/٧/٣٠ تم تنفيذ اغتيال هو الاكبر حتى تاريخه، في ضاحية بيروت الجنوبية، حين استهدف (فؤاد علي شكر) المسؤول العسكري المركزي الاول لحزب الله، وبعد ساعات قليلة على اغتيال (فواد علي شكر)، اغتيل (اسماعيل هنية) رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في العاصمة طهران [٣].

الحدث الاكبر والابرز كان في ٢٠٢٤ /٩/٢٧، اليوم الذي اغتالت فيه (إسرائيل) السيد (حسن نصر الله) الامين العام لحزب الله في غارة جوية (إسرائيلية) واسعة النطاق على المقر العسكري الرئيسي لحزب الله، إذ يعد اغتيال أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله حدثا

(١) محمد حسن، عبد الرحمن عبد العال خليفة، ياسمين احمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٢.

(٢) أيهم السهلي، «سيرة حرب: العدوان (الاسرائيلي) على لبنان ٢٠٢٣- ٢٠٢٤»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(١٤١)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (بيروت، ٢٠٢٥)،ص٢١٢.

(٣) اغتيال اسماعيل هنية في طهران: الدوافع والرسائل والتداعيات، تقدير موقف، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، ٢٠٢٤، ص٥.

مفصليا، ليس على مستوى ما يمثله من دور محوري في منظومة الحزب، ولكن أيضا لما يمثله من دور مهم على المستوى الإقليمي، إذ يعد أهم الشخصيات المؤثرة في السياسة الإقليمية في لبنان وخارجه، كما أن هذه العملية (الاسرائيلية) ربما تؤدي إلى تعبئة على جميع الاصعدة، في لبنان وسوريا وغزة واليمن والعراق، مع احتمالية تزايد وتيرة العمليات انتقاماً لاستشهاد السيد حسن نصر الله، وبالتالي لن تتوقف (إسرائيل) عن الرد، مع احتمال مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الاوربية[١].

ولم تكن المملكة الأردنية بمنأى عن التأثير، اذ حدث تردد هتاف لبيك حزب الله في العاصمة الأردنية عمان، وذلك بعد وقت قصير من إعلان اغتيال الامين العام للحزب السيد حسن نصر الله، الأمر الذي اثار قلقا وجدلا واسعا على المستويين الشعبي والرسمي، ومخاوف من احتمالية تشكيل بيئة حاضنة للحزب في المملكة وما قد يترتب على ذلك من تبعات أمنية وسياسية، خاصة بعد رفع صور السيد حسن نصر الله في تظاهرات قادتها التيارات اليسارية والقومية في المملكة الأردنية امام السفارة (الاسرائيلية) في عمان[٢].اما عن كيفية إدارة المملكة لهذا الملف، يلاحظ انه نظرا إلى موقع المملكة الأردنية في خريطة التدابير المستقبلية حاولت المملكة تجنب آثار الصراع الموسع، من خلال تبني سياسة خارجية حذرة ومتوازنة لمنع الانجرار إلى الصراع المباشر مع (اسرائيل) والدخول في نزاعات الاقليم، إذ تركز المملكة منذ انفجار أحداث ٧ تشرين الاول على الحلول الدبلوماسية ودعم الجهود الدولية لتهدئة التوترات، كما أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأردنية السفير (سفيان القضاة) «على ضرورة الالتزام بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ للحيلولة دون المزيد من التصعيد، وتكاثف كل الجهود لخفض التصعيد وحماية المنطقة من خطر الانزلاق إلى حرب إقليمية»، كذلك أكد وزير الخارجية الأردني ايمن الصفدي بالقول» نقف مع لبنان وأمنه وسيادته، ونؤكد ضرورة التزام قرار مجلس الأردنية رقم(١٧٠١)، وندعم المفاوضات التي تقودها مصر وقطر والولايات المتحدة للتوصل لصفقة تبادل تقضي إلى وقف دائم لإطلاق النار»، ويدعو القرار(١٧٠١) إلى» وقف كامل للأعمال العدائية، ونشر القوات اللبنانية في جنوب لبنان، والانسحاب الموازي للقوات (الاسرائيلية) خلف الخط الازرق، وتعزيز قوة الامم المتحدة (اليونيفيل) لتسهيل دخول القوات اللبنانية إلى المنطقة، إنشاء منطقة منزوعة السلاح بين الخط الأزرق ونهر الليطاني» بحسب الأمم المتحدة[٣].

---

(١) تداعيات اغتيال حسن نصر الله ومستقبل الصراع في الشرق الاوسط، تقدير موقف، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (الرياض، ٢٠٢٤)، ص١٤.

(٢) طارق ديلواني، الاردن قلق من تسلل شعارات حزب الله الى اراضيه، ٢٠٢٤/١٠/٨، متاح على الرابط الالكتروني: https//:www.independentarabia.com .

(٣) ليث الجنيدي، مصدر سبق ذكره.

المحور الثالث

أثر التدخل العسكري في سوريا في إدارة الأمن الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية.

بالنسبة لسوريا يلاحظ انه في عام ٢٠١١ تظاهر الشعب السوري بسبب تدني الاوضاع المتمثلة في زيادة نسبة البطالة وتدهور المستوى الاجتماعي والصحي للفرد داخل الدولة، إذ شعر الشعب السوري بعد نجاح الحراك في كل من تونس ومصر بانه إمام تحدٍ كبير، يقضي بان يقوم بتحرك جماهيري يعيد له حريته وكرامته المسلوبتين منذ أربعة عقود، إذ اندلعت شرارة الانتفاضة السورية من درعا في ٣/١٠ / ٢٠١١ احتجاجا على النظام الذي ظل يحكم منذ أكثر من أربعة عقود في ظل حالة الطوارئ التي فرضها على البلاد، وانطلاقا من كون سوريا جمهورية محكومة من قبل رئيس مطلق الصلاحيات على غرار ما كان عليه الوضع في تونس ومصر، وممارسة النظام عمليات قمع متواصلة ضد التظاهرات بواسطة أجهزته الأمنية والجيش السوري الأمر الذي حول الحراك السلمي إلى صراع مسلح، وذلك كنتيجة حتمية لعمليات القتل والقمع التي نفذها النظام ضد السكان المدنيين والمتظاهرين، وتسارعت الاحداث الداخلية لتفوق الصراع بين مؤيد لنظام الحكم أو معارض له، بل أصبحت حربا أهلية مسلحة، نتج عنها العديد من القتلى والجرحى، فضلا عن نشر الفوضى وانعدام الأمن في الدولة[١] ذلك أن ما يميز الصراعات الداخلية هو خطورة ما تطرحه من تحديات على مستقبل وهوية الدولة، وما يرافقها من انهيار وإضعاف لمؤسسات الدولة[٢].

وكان أبرز داعمي الحكومة السورية هم روسيا وإيران فضلا عن حزب الله اللبناني، في حين دعمت تركيا والقوى الغربية وعدد من دول الخليج المعارضة بدرجات متفاوتة، إذ اصبحت سوريا أرضا وساحة للحرب بالوكالة لعدد من الاطراف الاقليمية والدولية، وهنا ظهرت مخاوف (إسرائيل) من زيادة النفوذ العسكري الايراني في سوريا، ووصول شحنات الاسلحة الايرانية لحزب الله، وعلى الرغم من مخاوفها الا أنها ظلت على مسافة بعيدة من هذا الصراع، لقد حققت (إسرائيل) معظم أهدافها بدون اي تدخل في هذا الصراع الكبير، حيث تكفل التفاهم الروسي الأمريكي بتجريد سوريا من أسلحتها الكيمياوية في عام ٢٠١٣، فضلا عن انشغال حزب الله وسوريا بالحرب الداخلية في الاراضي السورية دون الرد على العمليات التي قامت بها (إسرائيل) في سوريا لحماية حدودها، حيث استغلت (إسرائيل) هذه الحرب في سوريا ليس فقط

(١) علي ياسين عبد الله، «خريطة الصراع والسيطرة في سوريا حتى عام ٢٠١٩»، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد(٢)، كلية القانون والعلوم السياسية، (جامعة ديالى، ٢٠٢٠)، ص١١٦.

(٢) عمر جمعة عمران، «أثر النزاعات الداخلية على مستقبل الدولة في المنطقة العربية»، مجلة قضايا سياسية، العدد(٣٥)، كلية العلوم السياسية، (جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٤)، ص٢٨٩.

من أجل ضرب القدرات العسكرية غير التقليدية في سوريا والتي ظهرت نتيجة تلك الحرب من تنظيم (القاعدة) وتنظيم(داعش) الإرهابي[١].

إذ سيطر تنظيم (داعش) الإرهابي في العام ٢٠١٤ على مناطق واسعة من العراق وسوريا، الأمر الذي شكل في ذات الوقت خطرا على امن الدول الاقليمية ومنها المملكة الأردنية، لاسيما ان التنظيم أعلن عن فكرة انتهاء الحدود وسعيه لإقامة (دولة الخلافة) والتي ستضم فضلا عن الاجزاء التي سيطر عليها كل من لبنان والمملكة الأردنية واجزاء من تركيا[٢].

ومنذ سقوط نظام الاسد في كانون الاول شنت القوات (الاسرائيلية) اكثر من ٧٠٠ ضربة جوية على أهداف عسكرية في سوريا شملت مخازن اسلحة كيميائية وأصولا عسكرية اخرى،، كما قامت (إسرائيل) بعمليات توغل بري من مرتفعات الجولان المحتلة، ان الحملة العسكرية الاخيرة واحتلال (إسرائيل) لمناطق سورية تتجاوز الجولان تمثل تصعيدا كبيرا، كانت هذه المنطقة محظورة على القوات السورية بموجب اتفاقية فك الاشتباك الموقعة بعد حرب ١٩٧٣ بين العرب و(إسرائيل)، وكانت هذه المنطقة تخضع لمراقبة قوة تابعة للأمم المتحدة والتي جدد مجلس الأمن تفويضها حتى٣٠ حزيران، الا إن (إسرائيل) تولت السيطرة عليها بعد الاطاحة بنظام الاسد، مبرر ذلك بالحاجة إلى إشراف مباشر، فالمسؤولون (الاسرائيلي)ون يعربون عن انعدام الثقة بالحكومة السورية الجديدة التي يقودها احمد الشرع[٣].

اثار التصعيد العسكري (الاسرائيلي) في سوريا قلقا كبيرا في المملكة الأردنية، إذ كان سقوط الاسد مصدر ارتياح للمسؤولين الأردنيين الذين ينظرون إلى الشرع باعتباره عنصرا محتملا للاستقرار في سوريا، وفي الوقت نفسه تعرب العائلة المالكة عن قلقها من إن السياسة الاسلامية الجديدة التي يتبناها قد تجد دعما جنوب الحدود، وقد انتقد وزير الخارجية الأردني ايمن الصفدي سيطرت (إسرائيل) على المناطق السورية في منطقة العزل واعتبرها انتهاكا للقانون الدولي واعتداء على السيادة السورية، كما طالب مع نظيره المصري (إسرائيل) بالانسحاب من تلك المناطق، كما إن التصعيد (الاسرائيلي) في سوريا بالتوازي مع الهجوم العسكري الموسع على غزة قد يؤدي إلى تجديد المعارضة الشعبية لمعاهدة السلام الأردنية مع (إسرائيل)، من هذا الواقع يبدو إن المملكة الأردنية لا تستطيع تحقيق توازن كامل في علاقتها

(١) محمد حسن، عبد الرحمن عبد العال خليفة، ياسمين احمد اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص٢٨٥.

(٢) دينا هاتف مكي، العلاقات العراقية الاردنية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد(٧)، كلية العلوم السياسية، (جامعة تكريت، العراق، ٢٠١٦)، ص٣٥.

(٣) بورجو أوزجيليك، الهجمات ((الاسرائيلية) على سوريا تهدد استقرار الأردن، ترجمة صفا مهدي عسكر، (العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية،، ٢٠٢٥)، ص٣.

مع (إسرائيل)، ففي حين ان معاهدة السلام لعام ١٩٩٤ توفر للمملكة الأردنية حماية امنية، الا أنها تعرض المناخ السياسي الداخلي للمملكة إلى مخاطر مستمرة[١].

قام الملك عبد الله بإدارة العلاقات مع (إسرائيل) والحكومة السورية من دون أن يؤثر ذلك على السياسة الداخلية لبلاده ومن دون ان يتسبب هذا بزعزعة استقرار نظام حكمه، إذ ادارت المملكة هذا الخطر باتخاذ إجراء وقائي فعزز الجيش الأردني تواجده على طول الحدود مع جنوب سوريا، لتأمين الحدود أمام محاولات تسلل مقاتلين قد تكون محتملة وفقا للظرف الأمني الذي تشهده سوريا إلى داخل المملكة الأردنية بعد سقوط نظام بشار الاسد، وتحوطا من تفاقم أو تمدد خطر التنظيمات الإرهابية أو اي تنظيمات تتبع إلى كيانات أخرى قرب الحدود الأردنية، ذلك الأمر الذي يعزز من إشكالية الواقع في الجنوب السوري وشمال المملكة الأردنية، وتبقى التخوفات مثارة باستمرار ذلك الوضع، بعد أن عززت (إسرائيل) بالقرب من الحدود الأردنية السورية في قرية معربة في ريف درعا ثكنة الجزيرة التي يتضح موقعها وقربها الجغرافي من المملكة الأردنية[٢].

كذلك عمدت المملكة الأردنية إلى إدارة الأمر للحفاظ على الأمن الوطني بعقد اجتماع جوار سوريا الذي يدعو إلى ضرورة إيجاد قاعدة عمل مشتركة لمنع انهيار سوريا، ورد الاخطار الأمنية عنها، ومواكبة تطور تحولاتها الجديدة في الأمن والسياسة والاقتصاد، إذ استضافت العاصمة الأردنية عمان في ٢٠٢٥/٣/٩ اجتماعا ضم سوريا وأربع دول مجاورة لها هي تركيا والأردن ولبنان والعراق، وكانت وزارة الخارجية الأردنية اعلنت في ٥/ اذار عن استضافة هذا الاجتماع، أي قبل ساعات من تفاقم متدرج لانفجار الوضع الأمني في منطقة الساحل غرب سوريا، اثر مواجهات بين مجموعة تابعة للنظام السابق وقوات الأمن التابعة للإدارة السورية الجديدة، وكانت هذه الدول حريصة على الاستفادة من مخرجات الاجتماع كلٌ بحسب أولوياته الأمنية والاستراتيجية، إذ تسعى المملكة الأردنية إلى طيّ صفحة تهريب المخدرات عبر حدودها وانهاء ملف اللاجئين، فضلا عن حاجة سوريا إلى التنسيق مع دول الجوار لإدارة ملفات عديدة لا سيما الأمنية[٣].

---

(١) المصدر نفسه، ص٤.

(٢) فرح ابو عيادة، الأردن ومصادر المياه المشتركة في جنوب سوريا: ابعاد وتطورات الوجود العسكري (الاسرائيلي)، معهد السياسة والمجتمع، ٢٠٢٥/٢/١٣، متاح على الرابط الإلكتروني: politic-//:httpss .rg.society

(٣) سارة شكر احمد، أحداث الساحل السوري تداعيات الجوار وألأمن القومي العراقي، تقدير موقف، (مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢٤)، ص٥

الخاتمة:

نظرا للموقع الهام الذي تحتله المملكة الأردنية الهاشمية في منطقة الشرق الاوسط جعلها تتأثر وتؤثر في الاحداث الإقليمية، لاسيما الصراع العربي (الاسرائيلي)، إذ يؤدي وجود الكيان (الاسرائيلي) على طول الحدود الغربية للمملكة الأردنية الهاشمية وفي قلب العالم العربي دورا بارزا في زيادة التشرذم العربي، ويشكل تحديا وتهديدا كبيرا للأمن الوطني، ولكل مشروع نهضوي قائم على الأمن القومي للمنطقة العربية، إلى جانب ذلك المخاطر المترتبة على الدعوات التي تطلقها التيارات (الاسرائيلية) من عد المملكة الأردنية الوطن البديل للفلسطينيين، وقد زاد تأثير هذا التيار مع وصول دونالد ترامب لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية مستهل العام ٢٠٢٥،الذي دعم اليمين المتطرف في (إسرائيل) والذي بدا يقدم صراحة حل القضية الفلسطينية بترحيل الفلسطينيين إلى المملكة الأردنية الهاشمية ومصر كوطن بديل.

ولان إدارة الأمن الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية تشكل مطلبا استراتيجياً على درجة عالية من الأهمية، فالمملكة الأردنية عبر مسيرتها الحافلة بالاندماج والمشاركة في القضايا الكبيرة والحساسة والحرجة في المنطقة تعد من ابرز الدول العربية التي احتلت مكانة اقليمية ودولية فرضت عليها تبعات انعكست في كل أبعادها على الشأن الداخلي اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وامنيا، في ضوء ما تشهده المنطقة من تداعيات وتدهور في الحالة الأمنية فيها، لتصبح إدارة الأمن الوطني مسالة تأتي في مقدمة أولويات السياسة للمملكة الأردنية ببعديها الداخلي والخارجي، وبسبب الخصوصية الجيوسياسية التي يجسدها الوضع الاقليمي للمملكة كان هاجسها الأمني معبرا عن نوع من الاستثنائية في درجة تحسسها للأوضاع المحيطة به باتخاذ التدابير والسياسات لضمان مستويات مقبولة من الاحساس بالأمن والاستقرار وبما يعزز من مستلزمات التماسك والتضامن الاجتماعي والحفاظ على الكيان الذاتي للدولة، وقد كان حجم التعامل الأردني مع هذه الازمات يتم وفق استراتيجية مختلفة ومتدرجة، انتقلت من مستوى الانذار المبكر للأزمة إلى التدرج في المتابعة والاحتواء الجزئي والشامل، إلى التخطيط والسيطرة والمراقبة.

الاستنتاجات

١- أنّ الأمن الوطني في المملكة الأردنية ليس معزولاً عن محيطها، بل يتشكّل في تفاعلٍ مستمر مع الأزمات الإقليمية، وعلى رأسها الصراع العربي– (الاسرائيلي)، والتحوّلات في سوريا ولبنان. وهذا يعني أنّ أي اهتزاز في البيئة الإقليمية ينعكس مباشرةً على بنية الأمن الوطني للمملكة الأردنية سياسياً واجتماعياً واقتصاديا.

٢- أن القضية الفلسطينية بما فيها الحروب المتكرّرة على غزة وآخرها حرب ٢٠٢٣، تمثّل محوراً بنيويّاً في تشكيل تصوّرات الدولة والمجتمع للأمن الوطني، فالمملكة الأردنية تجد نفسها بين التزامها التاريخي تجاه فلسطين من جهة، وضرورات التنسيق الأمني والدبلوماسي مع القوى الإقليمية والدولية من جهة أخرى، بما يفرض توازناً دقيقاً وحسّاساً في السياسات الرسمية.

٣- أنّ الأزمة السورية شكّلت نقطة تحوّل في معادلة الأمن الوطني الأردني، بفعل تدفق اللاجئين وما صاحب ذلك من ضغوط اقتصادية وخدمية واجتماعية، وقد تعاملت الدولة مع هذه التحديات بمنطق إدارة المخاطر والحدّ من آثارها السلبية على التماسك الاجتماعي، من دون امتلاك هوامش واسعة لمعالجة الجذور البنيوية للأزمة.

٤- أن السياسة الأمنية الأردنية كثيراً ما اتسمت بطابعٍ تفاعلي–إجرائي، يُركّز على احتواء الأزمات وامتصاص الصدمات أكثر مما يُركّز على معالجة الأسباب العميقة المسببة للتهديدات الأمنية، مثل الاختلال التنموي، والبطالة، وتفاوت الفرص، وضعف المشاركة السياسية. ويمثّل ذلك أحد مواطن القصور التي تُبقي الأمن الوطني في حالة استنفار دائم.

٥- خلصت الدراسة إلى أنّ النظام السياسي الأردني يمتلك مرونة نوعا ما للتكيف مع الضغوط الخارجية، إلا أن الحاجة إلى تطوير استراتيجيات أكثر شمولاً أصبحت ضرورة ملحة في ظل تزايد التحدياتت التي تواجه الأمن الوطني ولاسيما كل ما يتعلق بتهديد الأمن غير المتماثل.

قائمة المصادر:

أولا: المصادر العربية:

أ- الكتب العربية والمترجمة:

١- احمد عبد الرحيم مصطفى، بريطانيا وفلسطين ١٩٤٥- ١٩٤٩:دراسة وثائقية، ط١، (القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٦)

٢- بورجو أوزجيليك، الهجمات (الاسرائيلية) على سوريا تهدد استقرار الأردن، ترجمة صفا مهدي عسكر، (العراق، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٥).

٣- رينو جيراد، حرب (اسرائيل) الضائعة ضد حزب الله،(لبنان، دار الخيال،٢٠١٠).

٤- سمير قصير، حرب لبنان من الشقاق الوطني الى النزاع الاقليمي(١٩٧٥-١٩٨٢)، ط١، (بيروت، دار النهار للنشر، ٢٠٠٧).

٥- صلاح الدين البحيري، الأردن: دراسة جغرافية، ط٢، (عمان، منشورات لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٤).

٦- عبد الله الاشعل، كامب ديفيد: العلاقات المصرية (الاسرائيلية)، (القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٠).

٧- مهند مصطفى، بنيامين نتنياهو: إعادة إنتاج المشروع الصهيوني ضمن منظومة صراع الحضارات، ط٢، (تركيا، مركز رواية للتنمية السياسية، ٢٠١٩).

٨- مسعود اسد الليهي، الاسلاميون في مجنمع تعددي: حزب الله في لبنان انموذجا، ترجمة: دلال عباس، ط١،(بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤).

ب- الاطروحات والرسائل العلمية:

١- ابراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني، رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم، (جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٣).

٢- زيد صلاح سلامة المشاقبة، المبادرات الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وأثرها على العلاقات الأمريكية -الأردنية، رسالة ماجستير، (كلية بيت الحكمة للعلوم السياسية والدراسات الدولية، جامعة آل البيت، الأردن،٢٠٢٢).

٣- محمد سهيل علي ابو شنب، الابعاد الجيوسياسية للخطة (الاسرائيلي)ة لضم غور الأردن، رسالة ماجستير، (كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٢٢).

ج- المجلات والصحف :

١- انور سعيد الحيدري، «التحول الديمقراطي في العالم العربي: قراءة في الفكر (الاسرائيلي)»، المجلة السياسية والدولية، العدد(٣٢)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٦.

٢- أيهم السهلي، «سيرة حرب: العدوان (الاسرائيلي) على لبنان ٢٠٢٣- ٢٠٢٤»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(١٤١)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٢٥.

٣- اسعد طارش عبد الرضا، «العلاقة بين التعاقب على السلطة والاستقرار السياسي: دراسة حالة العراق»، مجلة العلوم السياسية، العدد(٦٨)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٢٤، ص٧٣.

٤- دينا هاتف مكي، «العلاقات العراقية الأردنية بعد عام ٢٠٠٣»، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد(٧)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، ٢٠١٦.

٥- سداد مولود سبع، «مشكلة الأمن والاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣»، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٥.

٦- عبد العليم محمد، «اتفاقيات ابراهام والنموذج الجديد للتطبيع: قراءة تحليلية»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد(١٤٠)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ٢٠٢٤.
٧- علي ياسين عبد الله، «خريطة الصراع والسيطرة في سوريا حتى عام ٢٠١٩»، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد(٢)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، ٢٠٢٠.
٨- عمر جمعة عمران، «أثر النزاعات الداخلية على مستقبل الدولة في المنطقة العربية»، مجلة قضايا سياسية، العدد(٣٥)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، ٢٠١٤.
٩- محمد حسن، عبد الرحمن عبد العال خليفة، ياسمين احمد اسماعيل، «المدخل الصراعي لدور (إسرائيل) الاقليمي (الاستخدام العسكري للقوة في حالات غزة، لبنان، سوريا)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد(٢٣)، جامعة بني سويف، مصر،٢٠٢٤.
١٠- ناجي محمد الهتاش، الربيع العربي ومستقبل الصراع العربي (الاسرائيلي)، مجلة تكريت للعلوم
١١- السياسية، العدد(١)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، ٢٠١٤.
١٢- نادية فاضل عباس فضلي، الاصلاح السياسي في الاردن: دوافع التغيير، المرصد الدولي، العدد(٢٣)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٢.

د- التقارير:

١- تداعيات اغتيال حسن نصر الله ومستقبل الصراع في الشرق الاوسط، تقدير موقف، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، الرياض، ٢٠٢٤.
٢- اغتيال اسماعيل هنية في طهران: الدوافع والرسائل والتداعيات، تقدير موقف، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، ٢٠٢٤.
٣- خلفيات الموقف الأردني من العدوان (الاسرائيلي) على غزة ومحدداته، تقدير موقف، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٣.
٤- لاري هاناور واخرون، مصالح (إسرائيل) وخياراتها في سوريا، منظور تحليلي، مركز سياسات الاستخبارات، مؤسسة راند،٢٠١٦.
٥- سارة شكر احمد، أحداث الساحل السوري تداعيات الجوار والأردنية القومي العراقي، تقدير موقف، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ٢٠٢٤

هـ- المو اقع الالكترونية:

١- طارق ديلواني، الأردن قلق من تسلل شعارات حزب الله الى اراضيه، ٢٠٢٤/١٠/٨، متاح على الرابط الالكتروني: https//:www.independentarabia.com
٢- عبد الله الجبور، الأردن وحرب (اسرائيل) على غزة: تحولات في الخطاب السياسي، ٢٠٢٣/٩/١٧، متاح على الرابط الالكتروني https://carnegieendowment.org.
٣- فرح ابو عيادة، الأردن ومصادر المياه المشتركة في جنوب سوريا: ابعاد وتطورات الوجود العسكري (الاسرائيلي)، معهد السياسة والمجتمع، ٢٠٢٥/٢/١٣، متاح على الرابط الالكتروني:
٤- httpss://politicsociety.org
٥- ليث الجنيدي، توسيع (إسرائيل) حربها الى لبنان: اي تاثيرات على الأردن؟،٢٠٢٤/١٠/١، متاح على الرابط الالكتروني: httpss://www.aa.com.ir